



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION



الإنتربول

كتيب التعاون بين الجمارك والشرطة



آذار/مارس 2018

(لم يترجم هذا النص ولم يراجع في قسم الترجمة العربية في المنظمة)

- 2.....الموجز
- 3.....أولاً. مقدمة
- 4.....ثانياً. التعاون بين الجمارك والشرطة
- 4.....أ. في دور الجمارك والشرطة
- 5.....ب. تأثير التشريعات الوطنية
- 6.....ج. التنسيق لإدارة الموارد المحدودة
- 6.....ثالثاً. فرص التعاون
- 7.....أ. تبادل المعلومات الاستخبارية
- 8.....ب. التعاون لأغراض تحليل المخاطر وتحديد الأهداف
- 8.....ج. التعاون في مجالي المنع والتحقيقات
- 9.....رابعاً. تعزيز التعاون
- 9.....أ. مستويات الشراكات
- 10.....ب. العناصر الرئيسية للتعاون بين الجمارك والشرطة
- 11.....خامساً. تطبيق التعاون بين الجمارك والشرطة
- 11.....أ. مذكرة تفاهم أو مذكرة اتفاق
- 12.....ب. الأنشطة المشتركة
- 12.....ج. ضباط الاتصال
- 13.....د. الدورات التدريبية المشتركة وتبادل الموظفين
- 13.....سادساً. المشاريع الدولية لمساعدة الدول الأعضاء وتعزيز التعاون بين القوات الحدودية
- 13.....أ. مشروع AIRCOP المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية والانتربول
- 14.....ب. برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لمراقبة الحاويات
- 14.....ج. الجهد التعاوني في إطار المعلومات المرسله مسبقاً عن المسافرين وسجلات أسماء المسافرين
- 15.....سابعاً. أدوات وموارد منظمة الجمارك العالمية لمساعدة الأعضاء
- 15.....ثامناً. القدرات الشرطية للانتربول
- 15.....أ. قاعدة البيانات الاسمية للانتربول
- 15.....ب. قاعدة بيانات الانتربول للبصمات الوراثية
- 16.....ج. قاعدة بيانات الانتربول لبصمات الأصابع
- 16.....د. قاعدة بيانات الانتربول لوثائق السفر المسروقة والمفقودة
- 17.....هـ. قاعدة بيانات الانتربول للمركبات الآلية المسروقة
- 17.....و. قاعدة بيانات الانتربول للأعمال الفنية المسروقة
- 18.....ز. برنامج الانتربول للأسلحة النارية
- 18.....ح. كيفية الوصول إلى قواعد بيانات الانتربول
- 18.....ط. المساعدة المقدمة على مدار الساعة - مركز العمليات والتنسيق
- 19.....ي. التدريب المقدم من الانتربول وأدوات التعلم عبر الإنترنت
- 20.....تاسعاً. الخلاصة
- 20.....عاشراً. أداة التشخيص

لا تزال المنظمات الإجرامية عبر الوطنية تشكل تهديداً للنظامين التجاري والمالي العالميين، فهي تستفيد بصورة مستمرة من العولمة والتكامل الاقتصادي ومن أوجه التقدم في التكنولوجيا، مثل التجارة الإلكترونية والعملية الإلكترونية والمعاملة الأكثر كفاءة في الموانئ. ويمثل نشاط الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الحدود تهديداً للأمن الوطني والعالمي على السواء مع ما يترتب عليه ذلك من آثار مباشرة على الصحة العامة والسلامة والاستقرار الاقتصادي.

ورداً على التهديد الذي تشكله الشبكات الإجرامية، يُطلب بصورة متزايدة من منظمات إنفاذ القانون، مثل دوائر الجمارك وأجهزة الشرطة الوطنية (المشار إليها فيما يلي بـ"الجمارك" و"الشرطة") العمل في انسجام لتعطيل النشاط الإجرامي عبر الوطني الذي يستهدف البنى التحتية الجمركية والمالية. فالتحدي الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية لا يستدعي تحسين التنسيق بين أجهزة الجمارك والشرطة فقط، بل يستلزم أيضاً فهماً أشمل للاختصاص والخبرات والقدرات الفريدة لكل منهما في مجال التحقيق.

إن العامل الذي يتعين وجوده مسبقاً لاتباع مقاربة تعاونية معززة بين الجمارك والشرطة هو إبداء الإرادة السياسية الضرورية لإضفاء طابع رسمي على علاقة عمل أكثر تعاوناً وفعالية. كما أن التوصل إلى اتفاق شامل يوظف بالكامل أصول المنظمين سيعزز بيئةً من الثقة والاحترام المتبادلين ويزيد من آفاق التعاون القوي والدائم. إن فهم أهداف وغايات كل منهما من قبل الأخرى يشكل جانبا حيويا من التعاون الجيد ويتيح للمنظمتين أن تحددا بشكل أوضح مجالات التدخل والاستراتيجيات المشتركة. فالتعاون الشرطي هو في نهاية المطاف تبادل معلومات وتشاطر لمواهب وأصول كل منهما.

وغالبا ما يؤدي تحسين التعاون إلى زيادة الكفاءة والفعالية على المستوى العملي. كما أنه يساعد على إعداد المنظمات لمواجهة مناخ من الاضطراب. ومن خلال التخطيط المشترك، يمكن لأجهزة الجمارك والشرطة أن توفر استجابة منسقة لحالات الطوارئ وبالتالي حماية الدولة من التهديدات الإجرامية بشكل أفضل. وقد أصبح هذا الجانب من التعاون بين الجمارك والشرطة جمارك أكثر أهمية من أي وقت مضى في مواجهة الاعتداءات الإرهابية التي لا تعد ولا تحصى في جميع أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

ويهدف دليل التعاون بين الجمارك والشرطة إلى تعزيز التعاون المتزايد بين هذين النوعين من الأجهزة على الصعيد الوطني. وفي حين تسلط هذه الوثيقة الضوء على الحاجة إلى التعاون بين الجمارك والشرطة، من جهة، فهي تقدم أيضاً رؤية مهنية حول كيفية تعزيز التعاون بين هاتين المؤسستين اللتين تكتسبان أهمية بالغة للأمن الوطني للبلد المعني.

في السياق الحالي للتجارة المعولمة وتكامل الأسواق واتساع الترابط الاقتصادي وتزايد المنافسة، تتعرض السلطات العامة لضغوط متزايدة لضمان كفاءة إجراءات عبور الحدود وإجراءات التخليص وفعاليتها وموثوقيتها.

وقد تم التركيز على مفهوم الإدارة المنسقة للحدود لأول مرة أثناء المناقشات حول تيسير التجارة. ورغم الإشارة إلى هذا المفهوم بمسمياتٍ اختلفت باختلاف المنظمة، فبالنسبة إلى منظمة الجمارك العالمية، تشير الإدارة المنسقة للحدود إلى مقارنةٍ منسقة تشمل جميع المسؤولين عن ضبط الحدود، على الصعيدين الوطني والدولي تهدف إلى تسهيل حركة السلع والأشخاص ووسائل النقل مع ضمان تحقيق توازن مع متطلبات إنفاذ القانون. والإنترنت يؤيد مثلاً وجهة النظر هذه، ويدعوها "الإدارة المتكاملة للحدود". وأياً كان عنوانها، فمن المسلم به أن المستوى المثالي لأمن الحدود لن يتحقق إلا من خلال التعاون المستمر والكامل بين هيئات إنفاذ القانون الوطنية والدولية. ويتطلب ذلك تحقيق التكامل البشري والتكنولوجي وفي مجال المعلومات. وكمثال بسيط ولكن نموذجي، عند تحديد الجمارك المواد التي يُمنع على المسافر حملها، يمكنها أن تعمل مع الشرطة على تحويل الراكب إلى مخبر، وإجراء تسليم خاضع للمراقبة وإجراء تحليل معمق للراكب والمستلم المقصود وكل ذلك في إطار محاولة لكشف منظمة إجرامية أكبر. إن وقف العمل عند ضبط المنوعات في مراحله الأولية يجهض فرصة مكافحة الجريمة على نطاق أوسع.

ويهدف مفهوم الإدارة الشاملة للحدود الذي واصلت منظمة الجمارك العالمية تطويره في خلاصة الإدارة الشاملة للحدود الذي أعدته عام 2015، إلى ضمان توفير خدمات أكثر كفاءة على الحدود من خلال الحد من التناقضات ومن أوجه التكرار في سياسات وأهداف وولايات الأجهزة الحدودية المختلفة. وتستلزم هذه المقاربة تعاوناً دولياً بين الدول وسلطات كل منها وكذلك تعاوناً على الصعيد الوطني ينطوي على تعاون بين الأجهزة، وكذلك بين الإدارات المختلفة التابعة للهيئة الحكومية نفسها، وتعاوناً حكومياً دولياً بين السلطات الوطنية المختلفة. ومن الجوانب الأكثر أهمية لهذا الشكل الأخير من التعاون هو العلاقة بين الجمارك والشرطة وكيف يمكنهما العمل معاً على أفضل وجه تحقيقاً لأهداف مشتركة.

وفي السنوات الأخيرة، تزايد الطلب على تعزيز جهود التعاون بين الجمارك والشرطة، اعترافاً بأنهما يتشاطران أهدافاً مشتركة في مجالي الامتثال وإنفاذ القانون ضمن إطار المهام المسندة إليهما. وقد اضطلعت منظمة الجمارك العالمية والإنترنت بدور قيادي في هذا الصدد باعتماد مذكرة تفاهم في عام 1998، استُكملت في الآونة الأخيرة بأنواع مختلفة عدة من الترتيبات العملية وهيكل التعاون. وفي الواقع، ورغم التعاون الدولي البناء والمثمر الذي تحقق بين الجمارك والشرطة، فقد كان من الصعب التغلب على التحديات المرتبطة بالولايات والأهداف المتداخلة على الصعيد الوطني.

وأدى الافتقار إلى أدوات منسقة بشأن موضوع التعاون بين الجمارك والشرطة إلى تباين في الممارسات الوطنية، واتسم في بعض الحالات بمستويات عالية من التعاون وفي حالات أخرى بقدر ضئيل من التعاطي. وفي هذه الحالة الأخيرة، غالباً ما تنتكس هذه العلاقة جراء أوجه عدم الكفاءة. ورغم عدم إمكانية وجود حل "يناسب الجميع" على الإطلاق، فإنه من الممكن تحسين التنسيق بين المنظمين من خلال اعتماد مكونات أساسية بسيطة متفق عليها. ولهذا الغرض، من الأهمية بمكان تقييم وفهم الحالة الراهنة في ما يتعلق بالعلاقة بين السلطات الوطنية للجمارك والشرطة وتنفيذ التدابير المناسبة التي تهدف إلى تعزيز التنسيق بين المنظمين. وعليه، فإن الهدف من هذه

الوثيقة هو النظر في مختلف أشكال التعاون القائمة بغية توفير أدواتٍ عمليةٍ وبعض التوجيه لإدارات الجمارك الراغبة في تعزيز علاقتها مع نظيراتها في الشرطة.

ثانياً. التعاون بين الجمارك والشرطة

أ. في دور الجمارك والشرطة

الجمارك مسؤولة عن تحسين تدفق وأمن السلع ووسائل النقل (وكذلك الأشخاص، إلى حد معين) أثناء تنقلها عبر الحدود والتأكد في الوقت نفسه من امتثالها للتشريعات الجمركية وأي قانون أو صك دولي آخر يقع ضمن مسؤوليتها.

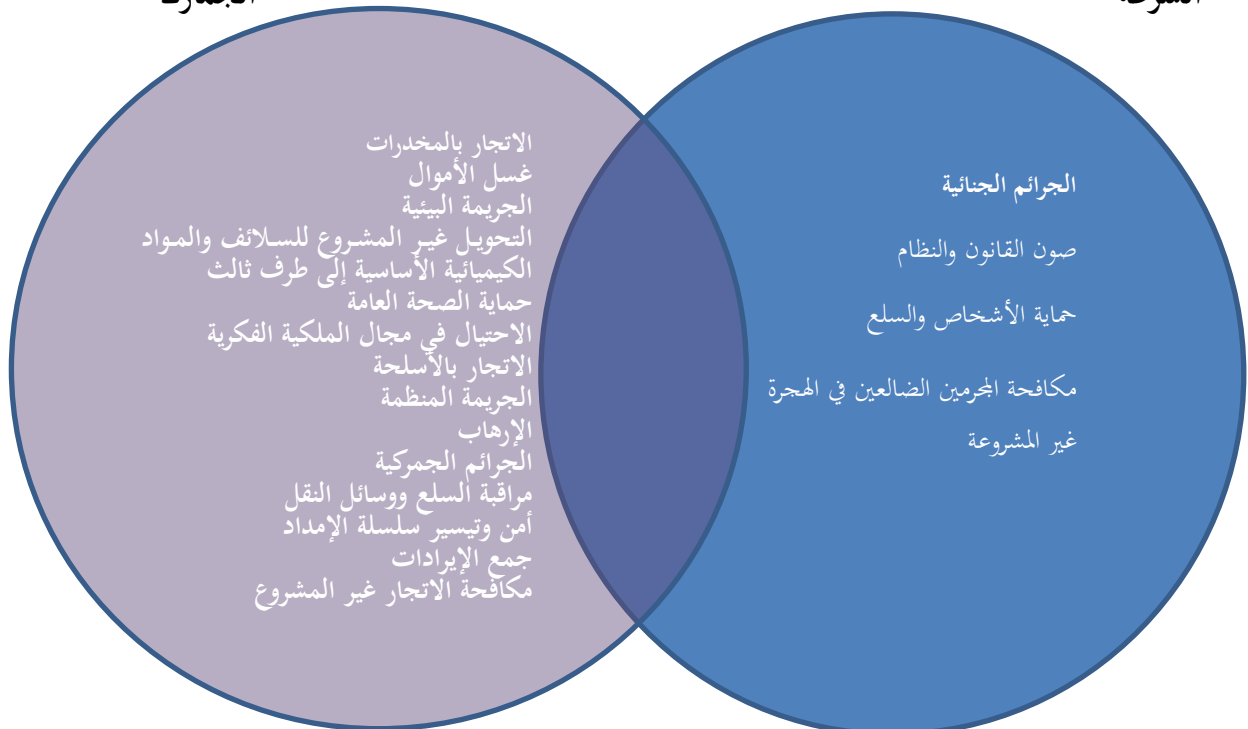
ويتمثل الدور المشترك للشرطة في تطبيق القانون الجنائي وتوفير الأمن للمواطنين والسلع والمؤسسات، وفي بعض الحالات، مكافحة الهجرة غير القانونية والحفاظ على القانون والنظام العامين في دولها.

وغالباً ما تكون لدى الشرطة سلطات قانونية واسعة للتحقيق في الجرائم والقيام باعتقالات ولكنها تفتقر إلى معرفة تفصيلية بالإجراءات الجمركية اليومية وتقنيات الكشف والإنفاذ الخاصة بالجمارك. وعلى العكس من ذلك، فإن الجمارك لا تتمتع في كثير من الأحيان بالقدرة أو التدريب للعمل خارج البيئات الجمركية. وفي العديد من البلدان، لا تعمل هاتان المجموعتان إلا ضمن "مجالات" خبرتهما الآمنة ولا تستفيدان من إنجازات الإنفاذ الكبرى التي يمكن أن تُستقى من الجهود المشتركة.

وللشرطة والجمارك مصلحة مشتركة في مكافحة الاحتيال والاتجار غير المشروع. وتتشاطر المؤسساتان الهدف المشترك المتمثل في منع النشاط الإجرامي وكشفه والتحقيق فيه، فضلاً عن إنفاذ قوانين وأنظمة محددة ضمن نطاق مسؤوليات كل منهما. وفي العديد من الحالات، تتداخل ولايات وأهداف ومجالات اختصاص كل منهما، ما يولد ازدواجية في الجهود ونقصاً في التعاون وسوء استخدام لأموال دافعي الضرائب.

الجمارك

الشرطة



الشكل 1: تداخل وظائف الجمارك/الشرطة

تندرج أنواع عدة من الاحتيال وأنواع الاتجار تحت القانون الجنائي والتشريعات الجمركية، الأمر الذي يضيف أهمية على تحسين التنسيق بين المنظمين. لذا يجب على الجمارك والشرطة أن تستثمرا في إيجاد مقاربة منسقة للاهتمام بأولويات الإنفاذ المذكورة آنفاً لأن لهذين الكيانين هدفاً مشتركاً في توفير السلامة العامة، كما أنهما ستستفيدان بشكل متبادل من خبرات وموارد كل منهما.

ب. تأثير التشريعات الوطنية

يشكل الإطار القانوني الوطني عنصراً حيوياً يجب أخذه في الاعتبار لأنه يحدد الاختصاصات والقدرات الممنوحة للجمارك والشرطة ويؤدي دوراً رئيسياً في تعريف العلاقة بين الجمارك والشرطة. وهذا ما يفسر لماذا شهد التعاون بين الجمارك والشرطة، في غياب الممارسات المنسقة، درجات متفاوتة من التقدم في بلدان مختلفة. وهذا الإطار التشريعي يصبح أكثر تعقيداً عندما يتبع هذان الكيانان وزارتين مختلفتين.

وفي البلدان التي تتمتع فيها الجمارك بسلطة عالية المستوى في مجال إنفاذ القانون، تعمل الجمارك عادة كهيئةٍ شرطيةٍ على الحدود وتتابع مهام إنفاذ القانون ذات الصلة بالحدود بطريقة شبه مستقلة - إن لم يكن بشكل مستقل تماماً (مثل جهاز إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك وشعبة التحقيقات في شؤون الأمن القومي في الولايات المتحدة، والدائرة الجنائية الجمركية الألمانية، وغيرهما). وفي حالات أخرى، تتشاطر الشرطة في كثير من الأحيان مسؤوليات متبادلة مع الجمارك لا سيما عندما يتعلق الأمر بالجرائم العابرة للحدود (الجرمة المنظمة وغسل الأموال والجرائم المتصلة بالإرهاب وما إلى ذلك).

وفي العديد من البلدان، تتمتع الجمارك بمستوى معين من السلطة في إجراء التحقيقات ويؤذن لها بإجراء تحقيقات إدارية بسيطة. بيد أنه في غالب الأحيان تقوم الشرطة و/أو أجهزة إنفاذ القانون المختصة الأخرى بالتحقيق في أبرز الجرائم الجمركية المرتكبة وذلك لأن الجمارك تفتقر إلى الولاية أو التدريب المطلوب أو الموارد اللازمة للقيام بأعمال الإنفاذ/التحقيق. وفي هذا السياق يُعتبر التعاون الوثيق بين الجمارك والشرطة أمراً حيوياً لأن الشرطة تشكل بصورة حتمية جزءاً من عملية إنفاذ القانون عند الحدود (فالجمارك تمتلك ولاية حجز أو ضبط السلع أو وسائل النقل، والشرطة تمتلك ولاية إنفاذ القانون الجنائي).

وفي الطرف الآخر من المعادلة، هناك حالات محدودة لا تمتلك فيها إدارات الجمارك أي سلطة إنفاذ وتحال فيها الانتهاكات وحالات عدم الامتثال إلى الشرطة للتحقيق فيها بموجب ولايتها. وفي هذه الحالات، يكون دور الجمارك في الإنفاذ هو كشف عدم الامتثال وتنفيذ عمليات اعتراض على الحدود. وفي هذه الحالة أيضاً، يكون التعاون الوثيق بين الجمارك والشرطة مطلوباً من أجل إحراز نتائج أفضل سعياً إلى تحقيق السلامة العامة والأمن.

وأياً يكن النموذج المتبع في بلد معين، فإن التعاون والتآزر بين الجمارك والشرطة حيوي ومفيد للجانبين.

ج. التنسيق لإدارة الموارد المحدودة

تواجه الجمارك والشرطة ضغوطاً متزايدة للحفاظ على مستوى الخدمات التي تقدمها، بل وتحسينها، في وقت تظل فيه مستويات الموارد المتاحة لهما على حالها. ولذلك، فكلاهما يواجه مسألة كيفية استغلال مواردهما الحالية على أفضل وجه في ظل قيود مالية متزايدة. ويمكن للتنسيق أن يقدم بدايةً إجابةً حول كيفية مواجهة التحديات التي تطرحها ندرة الموارد لأنه يتيح للمنظمات الاستفادة إلى أقصى قدر من مواردها بأكبر قدر ممكن من الفعالية وتنمية وفورات الحجم التي تحققها.

وقد عرّفت ندرة الموارد خلاصةً الإدارة المنسقة للحدود التابعة لمنظمة الجمارك العالمية والتي تصنفها بأنها:

- ندرة الوقت للتأكد من الحفاظ على القيمة للتجارة المشروعة، والسيطرة الفعالة على الشحنات العالية المخاطر؛
- ندرة القوى البشرية والكفاءات للقيام بالمهام اللازمة لمراقبة الحدود؛
- ندرة المعلومات لتحديد حالة مخاطر البضائع؛
- ندرة الأراضي وغيرها من الأصول الثابتة اللازمة لمراقبة الحدود بفعالية؛
- ندرة المعدات وغير ذلك من الأصول المنقولة اللازمة لمراقبة الحدود بفعالية.

ومع أن المفاهيم الواردة في خلاصة منظمة الجمارك العالمية هي ذات صلة بشكلٍ عام بجميع الأجهزة النازمة لعبور الحدود، فإن الاعتبارات نفسها تنطبق بالقدر عينه على التعاون بين الجمارك والشرطة.

وبعرض ما يستلزمه هذا المفهوم، تشير الخلاصة إلى أن في الإمكان معالجة العوامل الثلاثة الأولى – أي الوقت والقوة البشرية والمعلومات – من خلال إعادة تصميم العمليات المتبعة، لأنها عادة ما تكون وليدة نتائج تصميم العملية. ومن خلال العمل المشترك، تميل المؤسسات إلى الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة لها وتحقيق نتائج أفضل.

وتتيح إعادة تصميم العمليات للجمارك والشرطة تبسيط الإجراءات، ونتيجةً لزيادة التنسيق، القيام بأنشطة تكتيكية وعملياتية بطريقة منسقة. إن هذه المقاربة المنسقة تشجع تبادل المعلومات الذي يمهّد الطريق لأفضل ممارسة لصنع القرار المشترك.

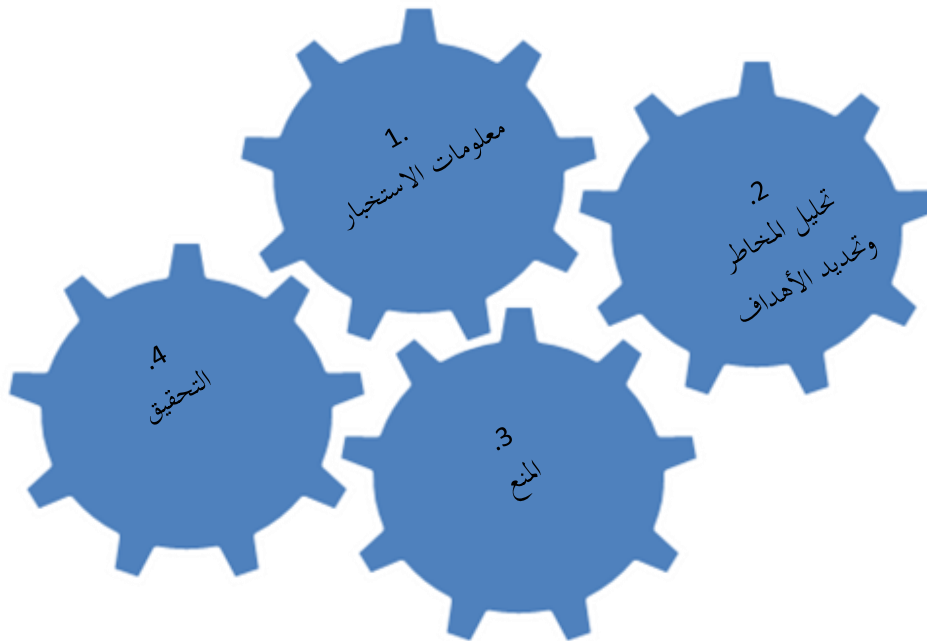
وعلى عكس الوقت والقوة البشرية والمعلومات، لا يمكن حل مشكلة البنية التحتية والمعدات المحدودة من خلال إعادة تصميم العمليات. بيد أن كلاهما مرتبط بالآخر إذ يمكن الافتراض بأنه من خلال موازنة العمليات وتقاسم الموارد، تبرز حاجة إلى عدد أقل من الموظفين ما يؤدي تالياً إلى تقليص الاحتياجات إلى مزيد من المعدات والبنية التحتية.

ثالثاً. فرص التعاون

الدور الأساسي لإنفاذ القانون هو منع وكشف الأعمال الإجرامية، تحقيقاً للنتيجة المتوقعة وهي حماية الجمهور من الجريمة. وعندما لا يتم الوفاء بهذا التوقع بصورة مرضية، غالباً ما تجرى عملية تحقيق بغية التوصل إلى النتيجة المرجوة وهي كشف هوية الجناة وإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. ويساعد الرسم البياني أدناه في تكوين تصوّر

للعمليات التي ينطوي عليها تحليل المعلومات الاستخبارية وتحديد سمات المخاطر، والعمليات، والتحقيقات، بالإضافة إلى الطريقة التي تترابط بها جميعاً في إطار استمرارية الإنفاذ. وتبني كل خطوة على ما حققته الخطوة السابقة، مما يتيح إكمال المسيرة بشكل أكثر فعالية.

إن العمليات المبنية على استخدام المعلومات الاستخبارية والتحليل في وضع مؤشرات المخاطر هي تلك التي غالباً ما تؤدي إلى عمليات مصادرة ضخمة بالإضافة إلى الاعتقالات. ولا يمكن التقليل من أهمية وجود عنصر التحقيقات في إطار هذا التواصل لأنه يُتوج بالتفكيك الحقيقي للمنظمات الإجرامية من خلال الملاحقة القضائية. وغالباً ما تشكل المعلومات الاستخبارية التي تُجمع من خلال التحقيقات مصدر مواد لا تُقدَّر بثمن. كما أن المعلومات الاستخبارية تكمل الدورة وتزيد بدورها من مصداقية وموثوقية ودقة المعلومات المستخدمة للتحليل من أجل دعم وضع سمات المخاطر وبالتالي تحديد الأولويات العملية.



الشكل 2 - دورة الإنفاذ

أ. تبادل المعلومات الاستخبارية

تعتمد كفاءة الضوابط، سواء بالنسبة للجمارك أو الشرطة، على جودة المعلومات والمعلومات الاستخبارية التي تُجمع من مصادر مختلفة. وغالباً ما تمتلك الشرطة قدراً كبيراً من المعلومات الاستخبارية عن الجريمة المنظمة والجماعات الإجرامية. ومع أن هذه الجماعات لا تقف وراء جميع المخالفات الجمركية، غالباً ما يتعين على الجمارك أن تتصدى لأنشطة الجماعات الإجرامية عبر الوطنية. وقد تكون هناك حالات يتم فيها ربط شحنة مشبوهة تخضع للتفتيش الجمركي بالأنشطة غير المشروعة لجماعة إجرامية معروفة من قبل الشرطة. ويمكن تحقيق عدة أهداف تكتيكية من خلال تبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، تتلقى الجمارك بيانات إضافية لدعم جهودها في مجالي الاستهداف وتقييم المخاطر. وعادة ما يؤدي تبادل المعلومات الاستخبارية إلى جعل أنظمة تحليل المخاطر والاستهداف أكثر فعالية، مما يحسن بشكل مباشر من معدل نجاح الضوابط وغيرها من جهود الإنفاذ الأوسع للمنظمتين. ومن ناحية أخرى، تمتلك الجمارك الكثير من البيانات

القيّمة عن التجارة المشروعة، ولكن أيضا عن الأنشطة التجارية غير المشروعة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية كذلك. ويمكن للجمارك، بدورها، أن تزود الشرطة بخيوط أفضل لجهودها في التحقيق. وكنموذج لتبادل المعلومات، تتيح قواعدُ بيانات الإنترنت، مثل قاعدة البيانات الاسمية وقاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة وقاعدة بيانات المركبات الآلية المسروقة تبادلَ معلومات على الصعيد الدولي تكفي لحمل كل من الجمارك والشرطة على التدخل. ويمكن تنفيذ إجراءات مماثلة لتبادل المعلومات على صعيد وطني بين أجهزة إنفاذ القانون لأغراض مماثلة.

ب. التعاون لأغراض تحليل المخاطر وتحديد الأهداف

من خلال السيطرة على الحركة عبر الحدود، غالباً ما تُعهد إلى الجمارك بمسؤولية تنفيذ الأنشطة نيابة عن وزارات أو أجهزة وطنية أخرى. وقد أدى هذا الدور الآخذ بالاتساع باستمرار، إلى جانب تنامي التجارة عبر الحدود واستحداث تقنيات وأساليب تُستخدم في الاتجار والاحتيال التجاري، إلى اعتماد ووضع إدارة المخاطر وتحديد الأهداف في إطار العمليات الجمركية. ومن المهم أيضا بالنسبة إلى الشرطة إجراء تحليل رصين للمخاطر لأنه يسمح بتحديد الاتجاهات والأنماط في الأنشطة الجنائية. وتساعد هذه العملية في النهاية على تحديد توزيع الموارد تبعا لما يمثل درجة أعلى من المخاطر. وفي هذا الصدد، يعكف عدد متزايد من إدارات الجمارك على إعادة تنظيم مهام وحدات الأعمال التابعة لها، مما يؤدي إلى إنشاء مراكز محددة لتقييم المخاطر/تحديد الأهداف لضمان تحسين:

- إدارة ودمج المعلومات؛
- تطبيق مقاربة منسقة على الصعيد الوطني إزاء تقييم المخاطر وتحديد الأهداف؛
- تنسيق الأنشطة الاستخباراتية والعملياتية؛
- القدرة على إدارة مخاطر الإنفاذ بصورة شمولية عبر الحدود.

وفي بعض البلدان دُعيت الشرطة إلى الانضمام إلى تلك المراكز والعمل فيها. وقد أتاح ذلك تحسين التخطيط والتنسيق وإجراءات الاستجابة، وساهم بشكل عام في تحقيق أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة لهدف إدارة الحدود من قبل الحكومة بأسرها. ومن الأمثلة الجيدة على إعداد تقييمات للمخاطر والتهديدات في المطارات، قيام أجهزة إنفاذ القانون بتحديد سمات الركاب باستخدام قاعدة بيانات سجلات أسماء المسافرين وقاعدة بيانات المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين. وتبعا للقيود القانونية الوطنية، يمكن لبعض دوائر الجمارك والشرطة أن تطلب الاطلاع على هذه البيانات من شركات الطيران المختلفة. وفي بعض الحالات، يمكن لوحدة مشتركة من الجمارك والشرطة الاطلاع على المعلومات عينها.

ج. التعاون في مجالي المنع والتحقيقات

يمكن أن تكون السلع أو البضائع المهربة والمصادرة، بالإضافة إلى الوثائق ذات الصلة، من بين العناصر الأكثر أهمية في الأدلة المادية اللازمة لإثبات ارتكاب عمل إجرامي. وفي هذا الصدد، يمكن للجمارك أن تساعد الشرطة في تكوين دعاوى أقوى حجةً متى تعلق الأمر بجماعات الجريمة المنظمة الضالعة في أنشطة عبر الحدود. ومع أنه من المقبول عموما أن المعلومات المستحصل عليها من مواد مادية تعكس عادة قيمة إثباتية أعلى، فمن المهم التأكيد أن هذا المفهوم ينطبق أيضا على أنواع أخرى من الأدلة، مثل الأدلة الشخصية المستحصل عليها من

خلال عمليات التفتيش، وإفادات الشهود، وتصريحات المشتبه بهم الذين أُلقي القبض عليهم لدى عملية الضبط. وتشمل هذه التصريحات التفوه بأقوال عفوية، والإقرار بالذنب والاعترافات، التي غالباً ما يجمعها موظفو الجمارك العاملين في المواقع الأمامية، قبل تدخل أي محقق.

وفي الحالات التي تندرج تحت القانون الجنائي والتشريعات الجمركية، تتحقق قيمة مضافة جراء إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة يمكن إعدادها لفترة محددة ولغرض محدد أو لفترة أطول، تبعاً لشروط الاتفاق الرفيع المستوى. ومن خلال التحقيقات والعمليات المشتركة، يمكن للجمارك والشرطة أن تتعقبا الآثار المالية وغيرها من الآثار بشكل أفضل من أجل تعطيل الشبكات الإجرامية وإحقاق العدالة للناس في مناصب أعلى، بدلاً من أن ينتهي بهم الأمر بالعمل مع عملاء من مستوى أدنى لدى كل منهما. وتؤدي هذه النتيجة إلى ضبط كميات أكبر من الموجودات وتؤدي في نهاية المطاف إلى خفض أكبر في عائدات الجريمة وتوزيع الأصول المتصلة بذلك على المنظمين.

رابعاً. تعزيز التعاون

أ. مستويات الشراكات

غالباً ما يتبادل الموظفون العاملون في المواقع الأمامية أو الموظفون الميدانيون من المنظمين المعلومات عن التحديات والهواجس والاحتياجات الجديدة عند نشوئها في البيئة العملية؛ بيد أن هذا النموذج في التعاون يمكن أن ينجح أيضاً على المستوى المؤسسي، ويمكن تنظيمه من خلال اتفاقات وصكوك قانونية رسمية مختلفة. وكثيراً ما يكون التعاون غير الرسمي، سواء كان منظماً على أساس مخصص أو أتى وليد تطور طبيعي، تعاوناً قصير المدة، وبالتالي فإن النتائج الطويلة الأجل قد لا تكون على نفس الدرجة من المثالية التي تتسم بها النتائج التي تحققت في إطار الاتفاقات الرسمية. وقد تؤدي أيضاً الترتيبات غير الرسمية التي لا تخضع لأي إطار رسمي إلى افتقار إلى إجراءات موحدة يمكن أن تشكل ضغطاً على مدى الدقة في المساءلة والوثائق، مما يجعل إدارة هذه العلاقات غير الرسمية أمراً بالغ الصعوبة وغير قابل للتطبيق. ومن الناحية التاريخية، غالباً ما تشهد هذه الترتيبات غير الرسمية تبادلاً للمعلومات على مستوى منخفض جداً وقدرًا قليلاً جداً من الموارد المجمعّة.

وكثيراً ما تشكل أطر الترتيبات الأكثر رسمية هي الخطوات الرئيسية بين المنظمات التي تسعى إلى تعاون أعمق على جميع المستويات (الاستراتيجي والعملي والتشريعي).



الشكل 3: استمرارية التكامل الحكومي الدولي (المصدر: مستقى من "وثيقة مناقشة للمديرين وموظفي الخطوط الأمامية"، معهد دراسة السياسات، نيوزيلندا)

الشكل 3 جزء من "وثيقة مناقشة للمديرين وموظفي الخطوط الأمامية بشأن الربط الأفضل بين الأفقي والرأسي" وهو يصف المستويات المختلفة من طابع العلاقة الذي تتسم به العلاقات بين الحكومات، بدءاً من التعايش، القائم على أساس التعامل غير الرسمي، وصولاً إلى التعاون القائم.

التعايش هو أدنى مستوى من التعامل. فالأجهزة تعمل بشكل مستقل عن بعضها البعض ولا تتعاون في الاستراتيجيات أو العمليات. ولا توجد بينها ترتيبات رسمية معمول بها.

التواصل ينطوي على عقد اجتماعات غير رسمية قد تؤدي إلى تبادل محدود ومتقطع للمعلومات رهنا بالاحتياجات الملحة لأي من الطرفين، أو بشأن الحالات والأحداث المباشرة التي قد يواجهونها.

التعاون يفترض وجود هيكل رسمي أكثر يتم من خلاله تنظيم الاجتماعات الرسمية وتبادل المعلومات بشكل أكثر انتظاماً بما يتيح لأجهزة الحدود تحقيق أهداف كل منها. وينطوي هذا المستوى أيضاً على تشاطر الموارد.

التنسيق هو مستوى أكثر تقدماً يتم فيه تقاسم المهام بغية تحقيق كل من الأهداف. ويعمل موظفو الخط الأمامي يدا بيد يومياً من أجل تجنب أي تداخل أو ازدواجية ومن أجل ضمان مزيد من الكفاءة والفعالية بشكل عام.

التعامل هو أعلى مستوى من التكامل. وعلى هذا المستوى، يتم تبادل المعلومات باستمرار من خلال قواعد البيانات المتكاملة ويتم تجميع الموارد على المستوى المؤسسي. ويجرى تنسيق الأساليب والممارسات والقيم ويتم إنشاء الظروف اللازمة لظهور ثقافة تنظيمية جديدة ولغة مشتركة. وتكون غالبية الأهداف والمسؤولية عن تحقيقها مشتركة.

وإذا وضعنا جانباً أي فكرة عن القيام بخطوة إلزامية نحو اتباع نموذج التعاون المبين هنا، يجب الإشارة إلى أن طبيعة التحديات نفسها التي تواجهها الجمارك الحديثة اليوم ستقودنا تدريجياً إلى تعزيز العلاقات بين الجمارك والشرطة.

ب. العناصر الرئيسية للتعاون بين الجمارك والشرطة

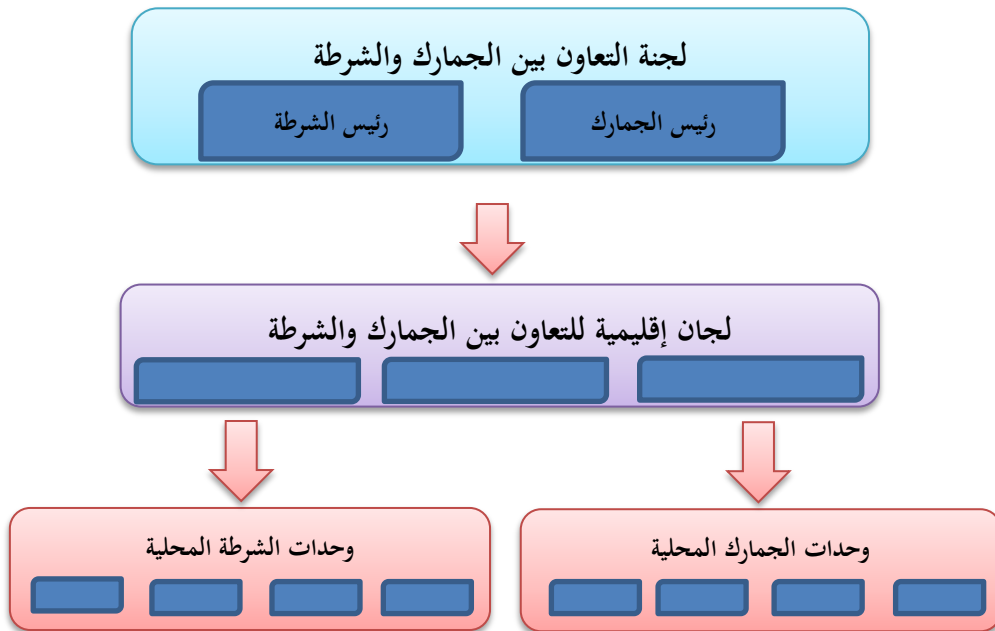
إن وجود ولايات محددة بوضوح يحترمها جميع أصحاب المصلحة وإبداء الإرادة السياسية على أعلى مستويات الحكومة والأجهزة نفسها شرط مسبق للتعاون الجيد.

وبغية تهيئة بيئة من التعاون الراسخ والدائم، إلى جانب الاحترام والثقة المتبادلين، هناك حاجة إلى هيكل واضح المعالم على جميع مستويات الجمارك والشرطة. وعليه، فإن تأمين الإرادة السياسية على مستوى المنظمين، من خلال التعاطي مع الوزراء مثلاً، هو الخطوة الحيوية الأولى لإنشاء هذا الإطار التعاوني. وبمجرد وضع المبادئ التوجيهية للتعاون، ينبغي إضفاء الطابع الرسمي عليها خطياً في أقرب وقت ممكن. ويوصى بأن تشمل أيضاً الاتفاقات المتعلقة بالتعاون بين الجمارك والشرطة الاستجابات الطارئة لحالات الإخلال بالتجارة أو الأمن الوطني. ولهذا الغرض، يتعين على المنظمين أن تفهما فهما عميقاً لولاية الإنفاذ الخاصة بكل من الأجهزة ولخطط استجابتها تسهيلاً للتنسيق معها.

وبالنسبة إلى البلدان التي ينعلم فيها أو يكاد التعاون الفعلي بين الجمارك والشرطة، يوصى باستكشاف جدوى إنشاء لجنة تعاون بين الجمارك والشرطة يتشارك في رئاستها صانعو قرار أو مديرون على المستوى الاستراتيجي من الجهازين بوصفهم ممثلين معينين لمديري كل منهم.

وتقوم اللجنة بتنفيذ القرارات الرئيسية وتعزيز ثقافة إيجابية للتعاون بين المنظمتين على جميع مستويات. وينبغي للمديرين الرفيعي المستوى أن يلتزموا بتفعيل المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة وتبادل استراتيجيات التعاون وخطط العمل بشفافية على جميع مستويات كل من إدارتي المنظمتين.

وبغية تلبية الاحتياجات التكتيكية والعملية، قد يكون من المفيد النظر في إنشاء لجان إقليمية للتعاون بين الجمارك والشرطة أو لجان منظمة بحسب قطاع النشاط الإجرامي، يضم كل منها مديرين متوسطي المستوى. وقد يكون هذا النوع من النظام مفيداً لتشجيع فهم أفضل لولاية كل من السلطات ويفضي إلى تعاون أعمق بين موظفي الخطوط الأمامية. وينبغي تنظيم التعاون على مستوى عملياتي بما يتماشى مع إطار التعاون الأعلى مستوى ومع أهدافه من أجل تحقيق نتائج ملموسة. وعلى المستوى التكتيكي، يتطلب التعاون في كثير من الأحيان قدرة على الاستجابة بسرعة للأوضاع الآخذة بالتطور. ويمكن القيام بذلك عن طريق نشر ضباط اتصال أو استحداث آليات استجابة سريعة.



الشكل 4: نموذج للتعاون في إطار لجنة التعاون بين الجمارك والشرطة

خامساً. تطبيق التعاون بين الجمارك والشرطة

أ. مذكرة تفاهم أو مذكرة اتفاق

يمكن للبلدان الراغبة في تعزيز التنسيق بين الجمارك والشرطة أن تختار القيام بذلك باعتماد مذكرة تفاهم أو مذكرة اتفاق. ومع أن المذكرة الأولى تتضمن فهما مشتركاً للأهداف والخطط المتبادلة بين الطرفين، فإن مذكرة الاتفاق

تشرح بالتفصيل المسؤوليات المحددة والإجراءات الواجب اتخاذها من قبل كل من الطرفين بغية تحقيق أهدافهما. ويمكن اختبار مذكرة الاتفاق وتطبيقها من خلال العمليات المشتركة، والتدريب المشترك، وحتى عبر تمارين المحاكاة في المراحل الأولية، إما بشكل مستقل على المستوى الوطني أو بمساعدة من المنظمات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والإنتربول، التي لديها خبرة كبيرة في تنسيق مثل هذه الأنشطة.

ب. الأنشطة المشتركة

بغية إعطاء مضمون لأي نوع من اتفاق التعاون، من المهم أن تشارك الجمارك والشرطة في الأنشطة المشتركة للسماح لكل طرف لا بتكوين فهم أعمق لطرق وثقافات الآخرين فحسب، بل أيضاً لتكوين ممارسات منتظمة وعادات بين المنظمات التي تؤدي دوراً أساسياً لاتباع مقارنة منسقة وفعالة للأنشطة العملية. ومع الوقت، ستصبح الأنشطة المشتركة المنتظمة أمراً شائعاً وستعتبر إجراءات تشغيل موحدة في سبيل تحقيق أعلى مستويات السلامة العامة والأمن الوطني.

وفي تنفيذ الأنشطة المشتركة، قد تقرر المنظمات دمج مواردهما. ويمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من معضلة المعدات المحدودة، ويقلص الحاجة إلى موارد بشرية إضافية ويجعل العمليات أكثر كفاءة وفعالية.

ويمكن للأنشطة المشتركة بين الجمارك والشرطة أن تشمل ما يلي:

- تحليل المخاطر وتحديد الأهداف بصورة مشتركة؛
- عمليات اعتراض مشتركة؛
- تحقيقات مشتركة؛
- أنشطة عملية مشتركة؛
- عمليات تسليم مشتركة خاضعة للرقابة.

من وجهة نظر استراتيجية، يمكن تصور القيام بأنشطة التخطيط المشتركة بغرض مواءمة الاستراتيجيات ووضع أهداف مشتركة. ويوصى بأن تشمل أنشطة التخطيط المشتركة الاستجابات الطارئة لحالات الإحلال بالتجارة أو بالأمن الوطني. ولهذا الغرض، يتعين على المنظمات أن تكون فهماً عميقاً لخطط الاستجابة لكل من الأجهزة تيسيراً للتنسيق.

ج. ضباط الاتصال

يمكن لنشر ضباط الاتصال أن يساهم في تحسين تبادل المعلومات والتنسيق على المستويين العملي والاستراتيجي. وينبغي تحديد أدوار ومسؤوليات هؤلاء الضباط بوضوح من بداية العلاقة الجديدة ويجب أن توافق عليها المنظمات. ويتيح ضباط الاتصال فرصة استثنائية لبناء الجسور بين الجمارك والشرطة، لأنهم يمتلكون تقليدياً رؤية شاملة عن غايات وأهداف كل من المنظمين. وقد سبق لمنظمة الجمارك العالمية والإنتربول أن نفذت هذه الاستراتيجية لتعزيز التعاون وتيسير تبادل المعلومات عبر توظيف منسق لشؤون الجمارك/الشرطة كوسيط بين المنظمين.

د. الدورات التدريبية المشتركة وتبادل الموظفين

توفر منتديات التدريب المشترك الفرصة الأولى لتعريف الضباط على أدوار وأهداف المنظمة الأخرى. فالتدريب المشترك لا يساعدهم فقط على فهم تلك المسؤوليات والأهداف المشتركة للجمارك والشرطة، بل يعزز أيضاً شعوراً بالوحدة والصدقة بين ضباط المنظمات المختلفة. كما يتيح التدريب المشترك في نهاية المطاف التواصل بين الموظفين ويساعد على بناء الثقة اللازمة بين المنظمات. ويمكن تيسير ذلك من قبل منظمات مثل منظمة الجمارك العالمية والإنتربول التي تجمع بشكل روتيني موظفي إنفاذ القانون يتمتعون باختصاصات واسعة للمشاركة في منتديات مشتركة للتدريب الجماعي. وتُنظم منتديات التدريب هذه في مواقع قطرية وإقليمية، بحيث يمكن للضباط تقدير العمل مع زملائهم ولكن أيضاً مع نظرائهم في البلدان الأخرى. وفي كثير من الأحيان، يتم تدريس أفضل الممارسات الإقليمية في هذه الأنشطة التدريبية.

يمكن للبلدان التي تخطط لتنفيذ تدريب مشترك لموظفي الجمارك والشرطة، أن تدرس إمكانية الشروع في هذه العملية بمواضيع من قبيل القيادة وإدارة الإجهاد والإسعافات الأولية، قبل تقديم مزيد من المواضيع التقنية. كما ينبغي النظر إلى تبادل الضباط باعتباره وسيلة جيدة لتعزيز التعاون وزيادة معارف الضباط بأهداف كل منظمة وأهدافها وطريقة عملها.

سادساً. المشاريع الدولية لمساعدة الدول الأعضاء وتعزيز التعاون بين القوات الحدودية

أ. مشروع AIRCOP المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية والإنتربول

أُطلق مشروع AIRCOP (مشروع وصل المطارات الدولية) في عام 2011 وقد مولته المفوضية الأوروبية وكندا، وقام بإدارته مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ونفذته منظمة الجمارك العالمية والإنتربول بتعاون وثيق مع أعضاء منظمة الجمارك العالمية وغيرها من وأجهزة إنفاذ القانون. ويهدف مشروع AIRCOP إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالكوكايين عن طريق الجو من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا، عبر أفريقيا، وكذلك إلى مكافحة جرائم المطارات. وهو يركز في المقام الأول على مطارات غرب ووسط أفريقيا، حيث أنشئت أولى الوحدات المتعددة الاختصاصات التابعة لفرقة العمل المشتركة لمكافحة الجريمة في المطارات، التي تضم ضباطاً من الجمارك والشرطة والدرك وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون.

ويشمل البرنامج السنوي لمشروع AIRCOP أنشطة عملية. وقد نُفذت من خلال هذا البرنامج خمس مراحل من عملية Cocair لاختبار القدرات التشغيلية في الوقت الفعلي لوحدة فرقة العمل المشتركة لمكافحة الجريمة في المطارات.

وتجمع وحدات فرقة العمل المشتركة لمكافحة الجريمة في المطارات خبراء من الجمارك والشرطة ودوائر الهجرة وشركات الطيران الذين يعملون معاً في المطارات الكبرى لمكافحة الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات من قبل المسافرين جواً. كما تعمل هذه الوحدات على جمع وتحليل معلومات عن المسافرين تعزيزاً لإجراء تقييمات المخاطر. وتقوم هذه الوحدات أيضاً بعمليات اعتراض، مع أعضاء معينين من فرقة العمل المشتركة بصفة ضباط

مراقبة. ويتم تنظيم عمليات على أساس المعلومات الاستخباراتية الواردة من مكاتب الارتباط الاستخباراتي الإقليمية التابعة للجمارك أو من الأجهزة الجمركية والشرطة باعتبارها مبادرة مشتركة لفرقة العمل المشتركة.

ب. برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لمراقبة الحاويات

يُعمل برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية لمراقبة الحاويات، الذي وضعته منظمة الجمارك العالمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منذ أكثر من 10 سنوات (2004). وهو يساعد البلدان في إنشاء هيكل مستدامة لإنفاذ القانون تُدعى "وحدات مراقبة الموانئ" في موانئ بحرية وموانئ جافة (مستودعات للتخليص الجمركي) مختارة.

ومن العناصر الرئيسية لبرنامج مراقبة الحاويات مفهوم إمساك الجهات المعنية بزماد البرنامج وتمكين القدرات مما يجعل من الممكن لأجهزة إنفاذ القانون في بلد بعينه للتغلب على المنافسة غير المثمرة بين الأجهزة وعلى عدم التنسيق، ولتوحيد جهودها ومواردها من أجل تحليل المخاطر المتعددة الأوجه، وتحديد مواصفات المشبوهين وإجراء التحقيقات في إطار مقارنة استراتيجية لـ"تفكيك الشبكة الإجرامية".

ج. الجهد التعاوني في إطار المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين وسجلات أسماء المسافرين

تستخدم الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين وسجلات أسماء المسافرين للتحليل والقيام، عند الاقتضاء، باتخاذ إجراءات التدخل الضرورية. وبذلك تمكّن المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين/سجلات أسماء المسافرين أجهزة إنفاذ القانون من إجراء تقييم مناسب للمخاطر واستقصاءات دقيقة. ويمكن توفيرها من قبل شركات الطيران بإرسال المعلومات إلكترونياً (طريقة Push "الدفع" لإدخال البيانات) أو السماح للسلطات المختصة بالاطلاع على أجزاء من نظم الحجز حيث تُخزّن معلومات سجلات أسماء المسافرين (طريقة Pull "السحب" للاطلاع على البيانات).

وفي هذا الصدد، عملت منظمة الجمارك العالمية إلى جانب منظمة الطيران المدني الدولي واتحاد النقل الجوي الدولي ضمن إطار لجنة أنشئت في عام 2004، عُهدت إليها المسؤولية عن إدارة وتحديث المبادئ التوجيهية المتعلقة ببيانات المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين وسجلات أسماء المسافرين.

المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين هي نظام تبادل إلكتروني للبيانات أنشأه جهاز الجمارك وحماية الحدود التابع للولايات المتحدة يوفر عددًا محدودًا من عناصر البيانات (تفاصيل تتعلق بالهوية مستقاة من جواز السفر ومعلومات أساسية تتعلق برحلة الطيران) المستقاة من شركات الطيران التجارية والشركات المشغلة للسفن، لإدخالها في نظام حاسوبي في بلد الوجهة. ولا تُطلب المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين لعمليات شركات الطيران، لذا فهي لن تُجمع إلا في حال وجود متطلبات قانونية من قبل المسافر/وكالة السفر عند القيام بالحجز، أو تسجيل الوصول أو الصعود إلى متن الطائرة/السفينة؛ وتوجد حاليا هذه المتطلبات القانونية بجمع المعلومات المرسله مسبقا عن المسافرين في 23 بلدا.

سجلات أسماء المسافرين هي الاسم العام المعطى للسجلات التي تنشئها شركات الطيران لكل رحلة يحجزها المسافر. وتتضمن هذه السجلات المعلومات التي يقدمها المسافر والمعلومات التي تستخدمها شركة الطيران

لأغراضها التشغيلية. وقد تتضمن عناصر المعلومات التي سيتم الإبلاغ عنها أيضًا في إطار المعلومات المرسلة مسبقًا عن المسافرين.

سابعًا. أدوات وموارد منظمة الجمارك العالمية لمساعدة الأعضاء

تعزيزًا للتنسيق بين الجمارك والشرطة، توفر منظمة الجمارك العالمية أدوات مختلفة لتيسير عمليات التبادل بين الجمارك وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون.

يوفر إطار معايير SAFE (لتأمين وتيسير التجارة العالمية) معايير لتوجيه الجمارك في العمل مع نظرائها الأجانب والقطاع الخاص والأجهزة الحكومية الأخرى في ضمان أمن سلسلة التوريد. وتشجع الركيزة الثالثة لإطار المعايير على التعاون بين إدارات الجمارك والأجهزة الحكومية والحكومية الدولية الأخرى. وتسعى هذه الركيزة إلى ضمان اتباع مقارنة تشمل الحكومة بأسرها للتأكد من أن تحركات السلع تجرى بطريقة تسهّل التجارة. ويتحقق ذلك بتبسيط الآليات ومواءمة تدابير الرقابة الوطنية وتخفيف التعاون المتبادل.

ومن خلال الأنشطة العملية المختلفة التي يقودها برنامج الامتثال والإنفاذ بمنظمة الجمارك العالمية، تستطيع هذه المنظمة جمع إدارات الجمارك المحلية ومنظمات إنفاذ القانون الدولية مثل الإنتربول أو اليوروبول أو المكتب الأوروبي لمكافحة الغش.

الاتصالات المأمونة في شبكة الإنفاذ الجمركي CENcomm التابعة لمنظمة الجمارك العالمية هي أداة اتصال مشفرة لتبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية، متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. وهذه الأداة هي جزء من شبكة الإنفاذ الجمركي التابعة لمنظمة الجمارك العالمية التي تساعد الإدارات الأعضاء في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي لأغراض استخباراتية ضمن شبكة آمنة لتكنولوجيا المعلومات. وتشكل CENcomm الأداة الرئيسية التي تستخدمها الجمارك وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون ذات الصلة عند القيام بعمليات دولية مشتركة.

ثامنًا. القدرات الشرطية للإنتربول

أ. قاعدة البيانات الاسمية للإنتربول

في كانون الثاني/يناير 2018 كانت قاعدة البيانات الاسمية تحوي نحو 205 000 سجل لمجرمين دوليين معروفين وأشخاص مفقودين. تخزين البيانات المتعلقة بالأفراد وتفاصيل الجرائم وجميع عناصر المعلومات المتصلة بالأشخاص والأحداث. وتتألف السجلات من مجرمين دوليين معروفين أو أشخاص مفقودين أو جثث، لتشمل تاريخهم الجنائي و عناصر تحديد هويتهم (كالصور الفوتوغرافية، وبصمات الأصابع، والبصمة الوراثية، وما إلى ذلك).

ب. قاعدة بيانات الإنتربول للبصمات الوراثية

تستخدم البلدان قاعدة بيانات الإنتربول للبصمات الوراثية لتبادل ومقارنة بيانات سمات البصمات الوراثية المأخوذة من مسرح الجريمة والعائدة لأشخاص معروفين وكذلك لأشخاص مفقودين ولرفات بشرية مجهولة الهوية. ويمكن للكيانات الوطنية المأذون لها مثل المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول ومختبرات الأدلة الجنائية الوصول مباشرة

إلى قاعدة البيانات الدولية للبصمة الوراثية. وكخدمة جديدة، سيتيح الإنترنت قريباً استخدام مقارنات البصمات الوراثية ضمن الأسرة لتحديد هوية الأشخاص المفقودين.

ج. قاعدة بيانات الإنترنت لبصمات الأصابع

تحتوي قاعدة بيانات الإنترنت لبصمات الأصابع أكثر من 182 000 سجل لبصمات الأصابع (في كانون الأول/ديسمبر 2017). ويمكن للمستخدمين المأذون لهم في الدول الأعضاء الاطلاع على سجلات بصمات الأصابع وتقديمها ومقارنتها باستخدام منظومة الإنترنت العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة 24/7-1 من خلال منظومة التبيّن الآلي لبصمات الأصابع (AFIS). ويمكن لموظفي إنفاذ القانون أخذ بصمات الأصابع إما باستخدام جهاز إلكتروني أو باستخدام الحبر والورق يدويًا، ثم استخدام ماسح ضوئي خاص لحفظ البيانات إلكترونيًا بالتنسيق المناسب. ثم يقومون بتقديم البيانات إلى الأمانة العامة للإنترنت تمهيداً لتحميلها على قاعدة البيانات. وتُحفظ السجلات ويتم تبادلها بالتنسيق الذي حدده المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا.

توفر وحدة الإنترنت لتبيّن بصمات الأصابع خدمة تسمى بوابة منظومة التبيّن الآلي لبصمات الأصابع، تسمح للبلدان الأعضاء بتقديم طلب بحث عن بصمات أصابع من بُعد (ملف مستوفٍ للمعيار INT-I) في قاعدة بيانات الإنترنت وتلقي رد ممكن عليها.

وبدأ العمل بالتحقق الممكن من بصمات الأصابع العشرة إلى جانب مرفق بحث كبير الحجم يتيح إجراء أكثر من 1 000 مقارنة في اليوم الواحد إزاء قاعدة بيانات الإنترنت لبصمات الأصابع التي تعمل على مدار الساعة طوال الأسبوع.

د. قاعدة بيانات الإنترنت لوثائق السفر المسروقة والمفقودة

قاعدة بيانات الإنترنت لوثائق السفر المسروقة والمفقودة هي المستودع العالمي لوثائق السفر المبتلة بعد إبلاغ الإنترنت بسرقتها أو ضياعها أو سرقتها على في بياض أو سحبها من قبل السلطة الشرعية التي أصدرتها.

واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2018، وامتثالاً لنظام الإنترنت لمعاملة البيانات، تحتوي وسيلة التقصي الآلي في قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة على 74.4 مليون سجل ووثائق غير صالحة، من دون أي بيانات اسمية. والبيانات الإلزامية لكل سجل هي: رقم تبيّن الوثيقة (DIN)، ونوع الوثيقة، وبلد الإصدار، وحالة الفقدان/السرقة/الإبطال؛ والبيانات الاختيارية هي بشكل أساسي: مرجع المكتب المركزي الوطني، ومكانه وتاريخ السرقة/الفقدان، وتاريخ الإصدار/انتهاء الصلاحية.

وفي حال وجود تطابق بين بيانات البحث المقدمة والمعلومات الواردة في قاعدة بيانات وثائق السفر المسروقة والمفقودة، يتم عرض رد من المستوى الأول (نتيجة استقصاء مؤكد). وتتضمن المعلومات ما يلي:

- رقم تبيّن الوثيقة
- نوع الوثيقة
- بلد الإصدار

ويجب على الموظف الذي يتثبت من المعلومات أن يقرر ما إذا كانت مطابقة لمعايير التقصي قبل الوصول إلى تفاصيل الرد من المستوى الثاني.

إن الوصول إلى معلومات مفصلة يطلق تلقائياً إشعار إنذار. ويتم إرساله تلقائياً إلى المكتب المركزي الوطني الذي سحّل البيانات (أو إلى الأمانة العامة، نيابةً عن منظمة دولية)، إلى المكتب المركزي الوطني، وإلى مركز الإنترنت للعمليات والتنسيق.

وفي حالات مراقبة الحدود، ينبغي أن يتم توجيه حامل وثيقة سفر، التي تطابق معايير التقصي بالضبط (رقم تبين الوثيقة، بلد الإصدار، نوع الوثيقة)، إلى مجال تفتيش ثانوي أثناء العمل على تأكيد المكاتب المركزية الوطنية من نتيجة التقصي. وينبغي لأي تحقّق إضافي أن يقوم به موظف محنّك من موظفي إنفاذ القانون.

ويجب على المكتب المركزي الوطني التابع للسلطة التي تقوم بعملية التأكد الاتصال بالمكتب المركزي الوطني مصدر البيانات للتثبت من صحة البيانات.

ويجب إكمال عملية التثبت هذه قبل اتخاذ أي إجراءات أخرى، ضمن المهلة المحددة بموجب القوانين الوطنية. وفي ما يتعلق بالتثبت من صحة رد تقصٍ إيجابي مطابق يوصى بفترة ساعة واحدة على مدار الساعة.

هـ. قاعدة بيانات الإنترنت للمركبات الآلية المسروقة

الغرض من قاعدة بيانات الإنترنت للمركبات الآلية المسروقة هو تزويد الشرطة والجمارك والمحققين وسلطات تسجيل المركبات في جميع أنحاء العالم بأداة فعالة أساسية لمكافحة الاستيراد/التصدير غير الشرعيين للمركبات الآلية المسروقة وقطع الغيار القابلة للتحديد، لتسهيل استردادها.

وتتضمن قاعدة البيانات نحو 7.2 مليون سجل لجميع أنواع المركبات الآلية، مثل السيارات والشاحنات والقاطرات والآلات والآليات الثقيلة والدراجات النارية التي أبلّغت السلطات بسرقتها. وهي تتضمن تفاصيل واسعة عن المركبات، من أجل التمكين من التعرّف إلى مركبة آلية مسروقة.

ومن خلال ترتيب خاص بين المنظمات الموقّعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، مُنحت منظمة الجمارك العالمية رسمياً إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات الإنترنت للمركبات الآلية المسروقة وباتت بالتالي قادرة على إجراء التقصي من تلقاء نفسها أو في حالات الطوارئ نيابة عن بلدانها الأعضاء.

و. قاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة

تعمل قاعدة البيانات هذه على الجمع المركزي للمعلومات المستقاة من جميع أنحاء العالم عن القطع الثقافية المسروقة وهي تحتوي على نحو 500 000 سجل، قدمها 134 بلداً من البلدان الأعضاء في الإنترنت، علاوة على أكثر من 27 000 عملية بحث أجريت في عام 2017.

ويمكن لأجهزة إنفاذ القانون الوصول إلى قاعدة بيانات الأعمال الفنية المسروقة من خلال المكتب المركزي الوطني للإنترنت في كل بلد عضو. كما يمكن لأفراد مآذون لهم من الجمهور فضلاً عن المنظمات الدولية والسلطات العامة والمؤسسات الثقافية ومزاوي الأعمال الفنية والأفراد جامعي التحف الحصول على حقوق الوصول إليها.

ز. برنامج الإنترنتبول للأسلحة النارية

منظومة الإنترنتبول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها

منظومة الإنترنتبول لإدارة سجلات الأسلحة المحظورة واقتفاء أثرها الممولة من الاتحاد الأوروبي بموجب صك الاستقرار والسلام، هي أداة متطورة لتيسير تبادل المعلومات والتعاون في التحقيق بين أجهزة إنفاذ القانون فيما يتعلق بحركة الأسلحة النارية غير المشروعة على الصعيد الدولي، فضلا عن الأسلحة النارية المشروعة المستخدمة في ارتكاب جريمة.

شبكة الإنترنتبول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات

شبكة الإنترنتبول للمعلومات المتصلة بالمقذوفات هي الشبكة الوحيدة الواسعة النطاق لتبادل البيانات المتصلة بالمقذوفات على الصعيد الدولي. وهي تدعم الربط الشبكي العالمي للمنظومات المتكاملة لتبيان المقذوفات وتوفير منصة شبكية عالمية للجمع المركزي للبيانات المتصلة بالمقذوفات وتخزينها ومقارنتها ببيانات أخرى. كما توفر شبكة المعلومات المتصلة بالمقذوفات الفرصة للعثور على خيوط تحقيق حيوية، وتحديد الصلات بين الجرائم بشكل أسرع وأكثر فعالية، وإيجاد الروابط بين الجرائم المنفصلة من بلدان مختلفة يمكن أن تظل، لولا ذلك، غير مكتشفة. ولأجهزة إنفاذ القانون إمكانية الوصول المباشر إلى خادوم شبكة المعلومات المتصلة بالمقذوفات من خلال شبكة مأمونون مخصصة لذلك.

جدول الإنترنتبول المرجعي للأسلحة النارية

جدول الإنترنتبول المرجعي للأسلحة النارية هو أداة تفاعلية عبر الإنترنت متاحة لمستخدمين من أجهزة إنفاذ القانون المأذون لهم توفر منهجية موحدة لتحديد ووصف الأسلحة النارية، وتمكّن المحقق من الحصول على تفاصيل سلاح ناري أو التحقق منه. ويتولى المكتب المركزي الوطني في كل من البلدان الأعضاء إدارة تتم إدارة الوصول إليها.

ح. كيفية الوصول إلى قواعد بيانات الإنترنتبول

تربط منظومة الإنترنتبول العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة التي تُدعى المنظومة 1-24/7-الأمانة العامة للإنترنتبول وكلّ مكتب من المكاتب المركزية الوطنية التابعة للإنترنتبول ببعضها البعض بقواعد بيانات الإنترنتبول. ويمكن توسيع نطاق الوصول إلى المنظومة 1-24/7 من المكتب المركزي الوطني إلى الشرطة أو الجمارك أو غيرهما من أجهزة إنفاذ القانون، بما يتيح للجهاز المعني إجراء استقصاءاته بشكل مستقل. وإذا أرادت إدارتك الوصول إلى قواعد بيانات الإنترنتبول، يرجى الاتصال بالمكتب المركزي الوطني في بلدكم.

ط. المساعدة المقدمة على مدار الساعة - مركز العمليات والتنسيق

التغطية العالمية

تتمثل الوظيفة الرئيسية لمركز العمليات والتنسيق في تقديم الدعم الفوري في إطار التعاون الشرطي الدولي. ومن خلال تقديم الدعم على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع بجميع اللغات الرسمية الأربع (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية)، يسهّل المركز الاتصال والتنسيق بين المكاتب المركزية الوطنية في جميع أنحاء العالم.

ويضطلع المركز بنشاط رئيسي آخر هو إصدار تنبيهات الإنترنت الدولية المعروفة بالنشرات، والتي تتيح للشرطة تبادل معلومات حيوية متصلة بالجريمة عن طرق العمل أو التهديدات المحتملة.

الأنشطة الرئيسية

تركز أنشطة مركز العمليات والتنسيق على ما يلي:

- تقييم الاتصالات الواردة وتحديد مستوى أولوية كل رسالة على حدة؛
- إجراء تقصّيات فورية في جميع قواعد بيانات الإنترنت والرد على الطلبات العاجلة؛
- رصد مصادر المعلومات المفتوحة من أجل تقييم التهديدات والتأكد من جاهزية جميع موارد المنظمة وتوفيرها كلما دعت الحاجة إليها؛
- تنسيق عملية تبادل بيانات الاستخبار والمعلومات المتعلقة بالعمليات الهامة؛
- إصدار التنبيهات على الصعيد العالمي أو الإقليمي وإصدار النشرات التحذير من تهديدات محتملة؛
- الاضطلاع بدور إدارة الأزمات أثناء الحوادث الخطيرة، مثل الهجمات الإرهابية وتنسيق المساعدة المتخصصة.

المساعدة المتخصصة

بناءً على طلب الدول الأعضاء، يمكن للإنتربول نشر أفرقة متخصصة تضم خبراء معينين لمساعدة الشرطة الوطنية وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون عند وقوع حوادث كبرى أو في التحضيرات الأمنية الكبرى.

فريق الإنترنت للتحرك إزاء الأحداث: يُوفد هذا الفريق خلال أو في أعقاب أزمة أو حالة طارئة مثل وقوع اعتداء إرهابي، أو إعصار، أو حادث خطير يقتضي تدخل الشرطة. ويُشكّل هذا الفريق وفقاً لطبيعة الحادث ويمكن أن يوفر مجموعة من خدمات الدعم في مجالي التحليل والتحقيق.

فريق الإنترنت للدعم في الأحداث الكبرى: يُوفد هذا الفريق لمساعدة البلدان الأعضاء على وضع وتنسيق الترتيبات الأمنية في إطار أحداث دولية كبرى. ويساعد أعضاء الفريق الشرطة الوطنية في الاستفادة على أفضل وجه من قواعد بيانات الإنترنت ويسهل التواصل أو تبادل البيانات في الوقت الفعلي.

ي. التدريب المتقدم من الإنترنت وأدوات التعلم عبر الإنترنت

مركز الإنترنت العالمي للموارد

مركز الإنترنت العالمي للموارد هو بوابة تعليمية عبر الإنترنت تتيح للمستخدمين المأذون لهم بالوصول إلى مجموعة شاملة تضم أكثر من 50 مصدر تعليم عبر الإنترنت. وهذا المركز هو الأداة المثالية للوصول إلى الأوساط الأوسع نطاقاً لأجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم.

ويمكن لجميع أجهزة إنفاذ القانون، بما فيها الجمارك والشرطة، الوصول إلى مركز الإنترنت العالمي للموارد عبر الموقع الشبكي الآمن للإنتربول. ويجب على أي مستخدم جديد يرغب في الوصول إلى هذا الموقع أن يطلب إذنًا بذلك من المكتب المركزي الوطني المعني. وتُعطي الأمانة العامة للإنتربول بعد ذلك أسماء مستخدمين وكلمات مرور.

دليل التدريب المقدم من الإنترنت إلى البلدان الأعضاء

يسعى الإنترنت إلى أن تصبح مركزاً عالمياً للتميز في تيسير توفير فرص التدريب الجديدة للبلدان الأعضاء، فضلاً عن إشاعة ثقافة التعلم وتبادل الخبرات بين جميع أوساط إنفاذ القانون. ويعتزم الإنترنت أيضاً التأكد من أن أجهزة إنفاذ القانون على دراية كاملة بالخدمات التي يقدمها الإنترنت ومن تشجيعها على استخدامها.

وتشكل هذه المجموعة التدريبية أداة مفيدة تساعدنا على تحقيق مستوى عالٍ من التعلم الفعال مدى الحياة. وهي تشمل 42 نشاطاً تدريبياً (محددًا وعماماً) يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للإنترنت.

تاسعا. الخلاصة

رغم ما يعود عليه تنامي وتسارع حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود ووسائل النقل من منافع على التجارة المشروعة، فإنهما يتيحان أيضاً فرصاً للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، التي لا تكلّ أبداً عن بل جهود في محاولة للالتفاف على إنفاذ القانون، وما يوفره من ضمانات ويقوم به من عمليات عند الحدود. ومن الواضح أنه بغية التصدي لهذا الواقع العملي الجديد بكفاءة وفعالية، يجب على الجمارك والشرطة العمل معاً بشكل أوثق لمكافحة الأنشطة الإجرامية ومواجهة التحديات الناجمة عن أساليب الاتجار الجديدة ووسائل الاحتيال.

ومع أنه من المهم بذل جهود التنسيق هذه ضمن إطارٍ رسمي ومتفق عليه بشكل متبادل، فإنه يجب على البلدان أن تقيم أولاً الوضع الحالي للعلاقات بين المنظمين تمهيداً لتحديد السبل المحتملة لتعزيز وتحسين التعاون بين الجمارك والشرطة. وستمكن بشكل أفضل أنشطة المشاركة مثل العمليات المشتركة والتبادل المنتظم للمعلومات الجمارك والشرطة من تحقيق أهدافهما بما يتماشى مع ولاية ومهام كل منهما وتحسين كفاءة وفعالية الأنشطة العملية.

عاشرا. أداة التشخيص

من المفترض استخدام أداة التشخيص كمبدأ توجيهي للبلدان الأعضاء من أجل تقييم الوضع الحالي للتعاون بين الجمارك والشرطة تمهيداً لبدء العملية أو للعمل على المتطلبات المفقودة.

ألف. 1.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
ما هي الترتيبات الموجودة في بلدك للتعاون بين الشرطة والجمارك؟	لا يوجد ترتيب معتمد. تعايش من دون تعاظم مجد.	تنفيذ مذكرة تفاهم/مذكرة اتفاق بين الجمارك والشرطة
الجواب:		

ألف 1.2.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل لدى الجهاز بروتوكول رسمي لتبادل آمن للمعلومات مع الأجهزة الأخرى؟	عدم وجود أو عدم فاعلية لتبادل المعلومات بين الجمارك والشرطة.	تشجيع المشاركة النشطة في استخدام النظم الوطنية لتبادل المعلومات والبيانات باستخدام المراكز المتعددة الاختصاصات أو جهات الاتصال الفردية أو ضباط الاتصال.
الجواب:		

ألف 2.2.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
يرجى وصف كم مرة وبأي طريقة يجري هذا التبادل؟		
الجواب:		

ألف 1.3.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل تتعاون الأجهزة مع بعضها البعض أثناء تحليل المخاطر وتحديد الأهداف؟	لا تواصل بين الجمارك والشرطة. عدم تحديد للمخاطر المشتركة.	تنفيذ عمليات تحديد مواصفات المشتبه بهم/ تحليل تمثل مخاطر مشتركة.
الجواب:		

ألف 2.3.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
في هذه الحال، هل هذا الترتيب مدعوم بمذكرة تفاهم أو تشريع؟		
الجواب:		

ألف 1.4.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل تتعاون الأجهزة مع بعضها في ضبط وسائل النقل وعمليات التسليم الخاضعة للمراقبة؟	لا تواصل. ازدواجية في نشاط المراقبة.	تنفيذ عمليات مشتركة.
الجواب:		

ألف 2.4.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
إذا كان الأمر كذلك، هل هذا الترتيب مدعوم بمذكرة تفاهم أو تشريع؟		
الجواب:		

ألف 1.5.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل لدى الجهاز سلطة القيام بعمليات ضبط في جميع مجالات الخطر (الأدوية، البضائع المقلدة، الأنواع المهددة بالانقراض، تهريب مبالغ نقدية...)?	لا سلطة لديه.	
الجواب:		

ألف 2.5.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
إذا كان الجواب لا، ما هي المجالات الحصرية لكل خدمة؟		
الجواب:		

ألف 6.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل تتعاون الأجهزة مع بعضها أثناء التحقيقات؟	لا تواصل. ازدواجية في الجهود.	تنفيذ تحقيقات مشتركة على مستويات التعايش والتواصل والتعاون
الجواب:		

ألف 1.7.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل يملك الجهاز صلاحيات للتحقيق في الجرائم أو بشأن الجماعات الإجرامية المنظمة؟	قد لا يكون لدى الضباط السلطة لإجراء تحقيقات جنائية. قد تكون هناك مسؤولية مشتركة أو اختصاص مشتركة مع هيئات إدارية وطنية أخرى	
الجواب:		

ألف 2.7.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
إذا كان الأمر كذلك، كيف تحال القضايا إلى التحقيق؟	لا وجود لآلية لجمع المعلومات الاستخباراتية و/أو التحقيق في المعلومات الواردة من زملاء ضباط آخرين أو من طرف ثالث	
الجواب:		

ألف 8.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل لدى الجهاز الصلاحيات القانونية لإجراء تحقيقات إلى جانب سلطة الادعاء الوطنية؟		
الجواب:		

ألف 9.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل من الممكن أن يقوم الجهاز بمراقبة الأشخاص والسلع والأماكن بما يشمل استخدام نظم اعتراض الاتصالات ومعدات المراقبة الأخرى؟	لا سلطة أو سياسات وإجراءات رسمية لاستخدام معدات الاعتراض الإلكتروني. نقص في المهارات/الخبرات/المعدات المطلوبة.	
الجواب:		

ألف 10.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل لدى الجهاز موظفوه الخاصون به من الضباط المتخفيين؟	لا سلطة لديه أو أنه يعتمد على إدارات أخرى لإجراء عمليات سرية.	
الجواب:		

ألف 11.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل للجهاز السلطة للإذن بنشر مخبرين؟ في هذه الحال، ما هي الترتيبات المتخذة للمشاركة؟	لا سلطة لديه.	
الجواب:		

ألف 12.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل لدى الجهاز قدرات علمية في مجال الأدلة الجنائية أم أنه يعتمد على أجهزة أخرى توفر لها الخبرة المطلوبة؟	لا سلطة أو سياسات وإجراءات رسمية لاستخدام تقنيات علم الأدلة الجنائية. نقص في المهارات/الخبرات/المعدات المطلوبة.	
الجواب:		

ألف.13.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل يتم تقاسم الموارد بين الجمارك والشرطة (البنية التحتية، المعدات، وسائل النقل) أثناء العمليات المشتركة؟		
الجواب:		

ألف.1.14.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل تساهم إدارة الجمارك أو الشرطة بضباط اتصال للعمل في أماكن عمل بعضهما البعض لأغراض الإنفاذ؟	لا ضباط اتصال. لا تواصل. ازدواجية في نشاط المراقبة.	النظر في الاستعانة بفرقة عمل افتراضية وطنية عندما لا تسمح الموارد بإيفادها فعليا في الوحدات الحالية
الجواب:		

ألف.2.14.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
إذا كان الأمر كذلك، يرجى وصف دور ضباط الاتصال التابعين للجمارك و/أو الشرطة		
الجواب:		

ألف.1.15.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل يوفر جهاز الجمارك التدريب لضباط الشرطة؟	التدريب غير متوفر.	
الجواب:		

ألف.2.15.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
إذا كان الأمر كذلك، في أي مجالات الخبرة؟		

الجواب:

ألف 1.16.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
هل يوفر جهاز الشرطة التدريب لضباط الجمارك؟	التدريب غير متوفر.	
الجواب:		

ألف 2.16.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
ذا كان الأمر كذلك، في أي مجالات الخبرة؟		
الجواب:		

ألف 17.		
السؤال	نقاط الضعف المشتركة	الحل الممكن
ما هي التحديات التي تواجهها في إطار التعاون بين الجمارك والشرطة؟	ازدواجية في الولايات والمبادرات في بعض مجالات المخاطر.	إنشاء لجنة للتعاون بين الجمارك والشرطة من خلال مذكرة تفاهم، وتحديد مجالات التعاون وأساليبه، وبدء عقد اجتماعات دورية لاستعراض أي أوجه قلق.
الجواب:		

ألف 18.		
الحل الممكن	نقاط الضعف المشتركة	السؤال
	تعايش من دون تواصل أو علاقات.	وفقاً للشكل 2 أعلاه، كيف تقيّم مستوى العلاقات بين الجمارك والشرطة في بلدك؟
الجواب:		

ألف 19.		
الحل الممكن	نقاط الضعف المشتركة	السؤال
	لا إقرار أو اعتراف بالعمل المشترك بين الجمارك والشرطة.	هل يقدم الوكالة اعترافاً بالعمل الذي يتم بالتعاون مع الجهاز الآخر؟
الجواب:		



الإنتربول

يتمثل دور الإنتربول في تمكين أجهزة الشرطة في بلدانه الأعضاء الـ 192 من العمل معاً لمكافحة الجريمة عبر الوطنية وجعل العالم أكثر أماناً. ولدى الإنتربول قواعد بيانات عالمية تتضمن معلومات شرطية عن المجرمين والجرائم، ويقدم الدعم في مجالي العمليات والأدلة الجنائية، ويوفر خدمات التحليل والتدريب. وتوظف هذه القدرات الشرطية في أنحاء العالم وتدعم ثلاثة برامج عالمية: مكافحة الإرهاب، والجريمة السيبرية، والجريمة المنظمة والناشئة.



WORLD CUSTOMS ORGANIZATION

إن المنظمة العالمية للجمارك هيئة حكومية دولية مستقلة مهمتها تعزيز فعالية وكفاءة إدارات الجمارك. وتمثل هذه المنظمة اليوم 281 إدارة جمارك في جميع أنحاء العالم تتناول مجتمعةً نحو 89 في المائة من التجارة العالمية. وباعتبار منظمة الجمارك العالمية المركز العالمي للخبرة الجمركية، فهي المنظمة الدولية الوحيدة ذات الاختصاص في المسائل الجمركية ويمكن أن تدعي لنفسها، عن حق، بأنها من ينطق باسم المجتمع الجمركي الدولي.



www.interpol.int
www.wcoomd.org